

من قضايا تجديد اللغة والنحو



ISSN: 2665-7406
E-ISSN: 2737-8586



www.the-linguist.com

مجلة اللساني - عدد خاص - أكتوبر 2023

من قضايا تجديد اللغة والنحو

ISSN: 2665-7406

E-ISSN: 2737-8586

البريد الإلكتروني للمجلة

info@linguist.ma

ismaili@linguist.ma

الموقع الإلكتروني للمجلة

<http://www.linguist.ma>

مجلة فصلية دولية علمية محكمة
متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية
الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

المدير الإداري

أ.د. جمال الدين الهاني

عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط

مدير المجلة ورئيس تحريرها

أ.د. حافظ إسماعيلي علوي

الهيئة العلمية الاستشارية

أ.د. أحمد العلوي

أ.د. أحمد المتوكل

أ.د. حمزة بن قبلان المزيني

أ.د. حنون مبارك

أ.د. سعد مصلوح

أ.د. صالح بلعيد

أ.د. عبد الرزاق بنور

أ.د. عز الدين المجدوب

أ.د. محمد البكري

أ.د. محمد السيدي

أ.د. محمد الشاوش

أ.د. محمد غالي

أ.د. مرتضى جواد باقر

أ.د. مصطفى غلفان

أ.د. ميشال زكريا

أ.د. نهاد الموسى

هيئة التحرير

أ.د. السعدية الصغير

أ.د. سعيد بنيس

أ.د. عبد الرحمن لعوينة

أ.د. فاطمة الزهراء الفن

أ.د. كريم بنسوكاس

أ.د. محمد التاقي

أ.د. محمد الدرويش

د. إقبال زداري

د. جمال ازواين

د. حسن بلحياح

د. حكيمة خمار

د. سعاد اليوسفي

د. عثمان احمياني

د. ليلى منير

د. محمد مرزوق

د. هشام وردى

ترسل جميع المواد على البريد الإلكتروني للمجلة

ismaili@linguist.ma أو info@linguist.ma

للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة

<http://www.linguist.ma>

ISSN: 2665-7406

E-ISSN: 2737-8586

اللساني:

- مجلة فصلية دولية علمية محكمة متخصصة في اللسانيات،
- لغات المجلة: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية.
- تقبل المجلة البحوث سواء أكانت تأليفاً أم ترجمة، أو مراجعة، شريطة أن يكون البحث المترجم أو الكتاب على درجة كبيرة من الأهمية.

رسالة المجلة:

- الإسهام في نشر ثقافة لسانية عالمية.
- تطوير البحث اللساني في الثقافة العربية.
- مواكبة مستجدات البحث اللساني وتحولاته المعرفية.
- إطلاع الباحثين والمهتمين على أهم ما يكتب وينشر في مجال اللسانيات.
- الاهتمام بانفتاح الحقل اللساني وحواره مع التخصصات الأخرى بالتركيز على الدراسات البينية.

خصوصية المجلة:

- تنشر المجلة البحوث والدراسات الجادة في مجال اللسانيات.
- تسعى المجلة إلى مواكبة مستجدات البحث اللساني من خلال ترجمة البحوث والدراسات التي تنشر في أهم المجلات اللسانية العالمية،
- إثارة نقاش حول أهم القضايا اللسانية المعاصرة.

شروط نشر البحوث:

- تنشر المجلة البحوث الأصلية التي لم يسبق نشرها أو إرسالها للنشر إلى أي جهة أخرى،
- تكون المواد المرسلة للنشر ذات علاقة باللسانيات، سواء أكانت دراسات وبحوثاً نظرية وتطبيقية، أم بحوثاً مترجمة،
- تلتزم البحوث بالأصول العلمية المتعارف عليها،
- تقدم البحوث وفق شروط النشر في المجلة.
- ألا يتجاوز عدد كلمات البحث 10.000 كلمة، بما في ذلك الملاحق.

شروط نشر مراجعة الكتب:

- تنشر المجلة مراجعات للإصدارات الحديثة، سواء أترجمت إلى اللغة العربية أم لم تترجم بعد.

- يجب أن يراعى في عرض الكتب شروطا محددة (انظر الموقع الإلكتروني)

توثيق الكتب العربية

- توثق الكتب في الهامش على النحو الآتي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الجزء (إن وجد)، المترجم (إن كان الكتاب مترجما)، رقم الصفحة.
■ وتوثق الكتب في قائمة المراجع توثيقا كاملا.

توثيق الدوريات:

- توثق الدوريات في الهامش على النحو الآتي:
اسم الباحث، "عنوان الدراسة أو المقالة"، رقم الصفحة.
■ وتوثق الدوريات في قائمة المراجع توثيقا كاملا.
■ إذا تكرر ذكر المرجع مباشرة سواء أكان كتابا أم بحثا في الصفحة نفسها يشار إليه بـ"المرجع نفسه" حتى في حالة الانتقال إلى الصفحة (الصفحات) الموالية، أما إذا فصل بين ذكره الأول وذكره اللاحق مرجع أو أكثر فيحال عليه وكأنه يذكر لأول مرة.

توثيق الكتب الأجنبية

- تعتمد المجلة نظام شيكاغو في التوثيق.

مرفقات ضرورية للنشر:

- يرفق بالبحوث المقدمة للنشر في المجلة:
 - البحث الأصل إذا كان البحث مترجما، مع توثيق النص الأصل توثيقا كاملا،
 - ملخص البحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنجليزية، في حدود 250 كلمة،
 - جرد لأهم الكلمات المفتاحية،
 - سيرة موجزة للباحث (في حدود 200 كلمة) باللغة العربية واللغة الإنجليزية.
 - السيرة الذاتية المفصلة للباحث.

إجراءات النشر:

- ترسل جميع المواد على البريد الإلكتروني للمجلة:
ismaili@linguist.ma أو info@linguist.ma
■ تلتزم المجلة بإخطار صاحب البحث حال تسلمه،

- تلتزم المجلة بإخطار صاحب البحث في أجل أقصاه شهر من تاريخ تسلمه، بقبول البحث أو رفضه شكلاً، وبعرضه على المحكمين في حالة استيفائه لشروط النشر في المجلة ومعاييرها،
- تُرسل المواد التي تستجيب لمعايير النشر للتحكيم على نحو سري،
- يخبر الباحث بنتائج التحكيم (قبولاً أو رفضاً) في أجل أقصاه ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ إشعاره باستيفاء المادة المرسلة للشروط الشكلية وعرضها على المحكمين،
- إذا رفض البحث فإن المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب.
- إذا طالب المحكمون بإجراء تعديلات على أي بحث؛ يخبر الباحث بذلك، ويتعين عليه الالتزام بالأجال المحددة لإجراء التعديلات المطلوبة،
- تفرض المجلة أن يلتزم الباحث بالتحضير والتدقيق اللغوي، وفق الشروط المعمول بها في الدورات العلمية،
- تحتفظ المجلة بحق إعادة نشر البحث بأي صيغة تراها ذات فائدة.
- لا يحق نشر أي مادة بعد تحكيمها وقبولها للنشر قبولاً نهائياً وإخطار صاحبها بذلك، إلا إذا لم تلتزم المجلة بنشر المادة في الوقت المحدد،
- لا تدفع المجلة تعويضاً مادياً عن المواد التي تنشرها، ولا تتقاضى أيّ مقابل مادي عن النشر. كما هو معمول به في الدورات العلمية.

المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المسؤول عنها

ترسل جميع المواد على البريد الإلكتروني للمجلة

info@linguist.ma أو ismaili@linguist.ma

للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة

<http://www.linguist.ma>

المشاركون في العدد

linguist
اللساني

عبد الرازق تورابي
رفيق البوحسيني
حمّادي الموقت
مصطفى كنبدار
عزيز الفتاك
حميد دغوج
عثمان احمياني
شرف الدين احرابيا
حسبية الطايفي البرنوصي
عزيز العماري
عبد الرحمن رحموني
ابراهيم حبيبي
محمد بوزاهير
ابراهيم لحمامي
مصطفى عقلي
يونس البودامي
عبد الكريم الدخيسي
سهام عبد الكبير
يونس ناجي
عادل غرار
عمر أبو ريشة
بن عبد الله الحفياني
احميذة العوني
جمال والزين
يعقوب بن سالم بن سعيد آل ثاني

من قضايا تجديد اللغة والنحو

فهرس المحتويات

9	عبد الرزاق تورابي	صوتية القاف: الخصائص النطقية والاعتبارات السوسيو- لسانية
23	رفيق البوحسيني	إواليات التحليل الصرف-صواتي: من المنهج الإملائي إلى المنهج الصوتي
49	حمّادي الموقت	تجليات تجديد الدرس الصوتي العربي: نظرية «الوتد» العروضية لجورج بوهاس نموذجاً
65	مصطفى كنبدار	المضعفات الفونمائية والمصوتات الطويلة: مقارنة أمثلية
79	عزيز الفتاك	تأويل ظاهرتي الفك والإدغام في الفعل: مقارنة أمثلية
99	حميد دغوج وعثمان احمياني	التعلمات اللغوية من منظور اللسانيات المعرفية تدريسية الإعراب البنيوي والإعراب الدلالي: الجملة الفعلية البسيطة في النحو المدرسي مثالا
117	شرف الدين احرابا	العلاقات الإضافية من منظور اللسانيات المعرفية
137	حسبية الطايبي البرنوصي	دراسة اللغة بين الاقتضاءات المنهجية وضرورات صوغ معايير التنزيل الديدكتيكي
159	عزيز العماري وعبد الرحمن رحموني	نماذج اكتساب اللغة في الأنحاء المعاصرة: نحو تواصل لتدريس اللغة العربية
197	ابراهيم حبيبي ومحمد بوزاهير	نحو بناء قاعدة معطيات لحوسبة النحو العربي
215	ابراهيم لحمامي	الفاعل الفارغ في الجملة الفعلية العربية: تحليل مبني على فرضية العنوانة
233	مصطفى عقلي	التجلي الوظيفي في الفكر النحوي العربي: إعراب الاسم والفعل المضارع نموذجاً
245	يونس البودامي	تجديد النحو العربي: بين الخلفية التراثية والخلفية اللسانية

- 261 عبد الكريم الدخيسي النحو في القرن الرابع الهجري: امتداد لسيبويه
أو تجديد لأنظاره النحوية؟
- 285 سهام عبد الكبير النحو العربي بين العلمية والتعليمية: «ألفية
ابن مالك أنموذجا»
- 311 يونس ناجي وعادل غرار ابن مضاء بين الغاية العلمية والغاية التعليمية
- 335 عمر أبوريشة محاولة ابن رشد تجديد النحو العربي في كتابه
«الضروري في صناعة النحو»: إشكالية منهجية
العرض وفعاليتها في تعلم النحو
- 363 بن عبد الله الحفياني المصطلح النحوي، ومصطلح الاسم ومسوغات
تجديد الدرس النحوي: نماذج للتحليل والتأمل
- 397 احميدة العوني قراءة نقدية في أسس إصلاح النحو العربي
بالمنظور التراثي
- 427 جمال والزين الصناعة النحوية وسؤال المعنى: قراءة نقدية في
مواقف دعاة التيسير
- 449 يعقوب بن سالم بن سعيد آل ثاني التأليف التعليمي عند العمانيين (مبتدأ الكشف
والتيسير في شيء من الصرف اليسير أنموذجا)



التجلي الوظيفي في الفكر النحوي العربي إعراب الاسم والفعل المضارع نموذجاً

مصطفى عقلي

تقديم:

أثارت قضية العلاقة بين التراث اللغوي العربي والدرس اللساني الحديث إشكالات عدة، اختلف اللسانيون في شأنها وفي جدواها، وفي جدوى العودة إلى هذا التراث وإعادة قراءته والعمل على ربط قضاياها ومفاهيمه بنتائج البحث اللساني الحديث ومد الجسور بينهما، يمكن تصنيف توجهاتهم في ثلاثة فرق:

«- ولى فريق وجهه شطر الغرب فأخذ آراء لغوييه ونماذج منظرية وطفق يبلو مقدرتها الوصفية والتفسيرية تطبيقاً على اللغة.

- واستمر فريق يرتل قواعد النحو العربي وخاصة ما وضع منها في عصور الجمود اللغوي متعامياً متصاماً عما يكتب أو يقال في ميدان الدرس اللغوي الحديث.

- وارتأى فريق ثالث إيجاد نظريات ونماذج لغوية صالحة لوصف اللغة العربية انطلاقاً من النظريات اللغوية الغربية وترميمها على ضوء الدراسات الحديثة»⁽¹⁾.

بناء على هذا التصنيف، يمكن إدراج المقاربة الوظيفية في المنحى الثالث، بحكم أن المنهجية التي تبني روادها، وفي صدارتهم رائد هذا التوجه اللساني المغربي أحمد المتوكل⁽²⁾، مؤسسة على تصور «ينطلق من موقف ابستمولوجي مفاده أن الخطاب العلمي يتصف بتوحده وكونيته، فهو خطاب يتجاوز السياق التاريخي ليدخل في علاقة تواصل وتفاعل مع الخطاب العلمي الحديث. ولذلك فإن الخطاب اللساني العربي القديم جزء من الخطاب العلمي حول

(1) المتوكل أحمد، «قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني»، ص 91.

(2) تتدرج أعمال المتوكل وجهوده ضمن الاتجاه الثالث، باعتباره الاتجاه الأقرب في نظرنا لدراسة معطيات اللغة العربية، والأقدر على بلوغ الأهداف التالية: «- صوغ النظريات القديمة في قالب جديد يتيح المقارنة بينها وبين الحديث من النظريات.

- تطعيم النظرية اللسانية الحديثة والعامة بروافد نظرية جديدة قد تثبت ما اتفق عليه في الغرب، وقد تدحضه.

- خلق نموذج لغوي عربي (أو نماذج عدة) يضطلع بوصف اللغة العربية انطلاقاً من النظريات اللغوية القديمة بعد أن تتوَلَّب وأن تمحص في إطار النظريات الحديثة اللسانية وأن تحتك بما تفرغ، وما يتفرغ عنها من نماذج لغوية» المرجع نفسه، ص 91.

اللغة وأشكال الدلالة وليس عالما منفلقا بتاريخيته منقطعاً عن الفكر الألسني الحديث. وهذه الخصائص التي يتصف بها الخطاب العلمي ناتجة عن اتصاف الكائن المبدع للعلم وهو العقل البشري بالوحدانية والكونية»⁽¹⁾.

واستناداً إلى ما سبق، وإلى قيمة هذا التراث اللغوي العربي القديم وأهميته في إغناء الفكر اللساني عموماً، فإن عودتنا إليه من أجل رصد ملامح المقاربة الوظيفية في بعض فروعه لها ما يبررها، بل إن هاته العودة تصبح، في نظرنا، ضرورة منهجية، بحكم أننا نفند أطروحة القطيعة، ونفترض بدورنا أن العلاقة بين هذا التراث اللغوي والنظرية اللسانية الوظيفية الحديثة (في المنحى العربي) علاقة أصول وامتداد، كما أشرنا سابقاً، يمكن مد الجسور بينهما مفاهيم وتحليلات.

ومن ثمة، سنروم تمحيص هذا الافتراض من خلال سعيينا في هذا العمل إلى الكشف عن مظاهر التجلي الوظيفي في جهود نحاة العربية القدامى انطلاقاً من ظاهرة الإعراب عامة وإعراب الاسم والفعل المضارع خاصة، والبرهنة على تقطن اللغويين العرب القدماء بأهمية الربط بين البنيات اللغوية والأغراض التواصلية المبتغاة منها في دراسة الظواهر اللغوية وتحليلها، وتبعية الأولى للثانية كما هو نهج التفسير اللساني الوظيفي الحديث.

1- ظاهرة الإعراب ومبدأ الوظيفية:

تحدث نحاة العربية القدامى عن ظاهرة الإعراب باعتبارها أثراً يظهر على أواخر الأسماء المعربة والفعل المضارع يجلبه العامل، واختلفوا في أصلية الإعراب والبناء في الاسم والفعل، وبينوا أن الأصل في الأسماء الإعراب أما البناء فيها فلا يحصل إلا بعارض أو علة تقتضي ذلك، ولخص جمهور النحاة هذه العلة، من بين علل أخرى، في الشبه بالحرف سواء كان شبيهاً وضعياً أو معنوياً...

كما اعتبروا الأصل في الأفعال البناء، أما الإعراب فيها فلا يحصل إلا بعارض أو علة تقتضي ذلك، وذهبوا إلى أن البناء يتحقق في الفعلين الماضي والأمر، حسب الرأي الغالب، بينما يتحقق الإعراب في الفعل المضارع، ومصوّغ إعرابه مضارعة الاسم ومشابهة إياه من حيث إن «كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبية لا يتضح التمييز بينهما إلا بالإعراب»⁽²⁾؛ فالاسم تتوارد عليه معاني الفاعلية والمفعولية وغيرهما، كما أن الفعل المضارع يقع خبراً وصفة وصلة وحالاً، ولا يتم التمييز بين أوضاعهما وحالاتهما أو معانيهما تلك إلا بالإعراب أو

(1) علي العشي، «مفهوم القراءة الجديدة للتراث اللساني العربي»، ص 137.

(2) محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ص 38.

بالأثر الظاهر على أواخرهما. مما يجعل هذا الأثر بمثابة انعكاس صوري بنيوي تحكمه المعاني النحوية والمقاصد المتوخاة من البنية اللغوية كما سنبين لاحقاً. واتفقوا على بناء الحروف، وعلتهم في ذلك «كونها لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب»⁽¹⁾، أي لا تأتي في أوضاع وحالات مختلفة للدلالة على معاني مختلفة لأن معناها أصلاً في غيرها، وليس لها معنى في ذاتها يختلف باختلاف ورودها في التراكيب. وبناء عليه، يمكننا الإقرار مبدئياً بأن العلة التي برّر بها نحاة العربية المتقدمين سبب إعراب الأسماء المتمكنة والفعل المضارع محكومة في خلفيتها المعرفية وأسسها المنطقية باختلاف الوظائف النحوية والمقاصد التواصلية التي يتغيهاها المتكلم في علاقته بالمخاطب في موقف تواصل معين؛ أي بعبارة أخرى، إن تغير الحالات الإعرابية للأسماء المتمكنة والفعل المضارع وتغير العلامات الإعرابية الدالة عليها في البنية اللغوية ما هو إلا انعكاس بنيوي لما تقتضيه المعاني والمقاصد التواصلية التي يروم المتكلم إيصالها إلى المخاطب في العملية التواصلية بينهما، ومن ثمة، يظل إسناد تلك العلامات الإعرابية للاسم أو الفعل المضارع تابعا للمعاني النحوية والمقاصد المتوخاة من ذلك، وهذا ما يفيد حاليًا، في إطار البحث اللساني الوظيفي الحديث، مبدأ الوظيفية القاضي بتبعية البنية للوظيفة، في جانب من جوانبه، كما سنبين في المحورين الآتيين.

2- الوظيفية وإعراب الأسماء المتمكنة:

دافع نحاة اللسان العربي المتقدمين على أن الحاجة إلى إعراب الأسماء آتية من تعدد مواضع ورودها في التركيب؛ إذ ترد في موقع الفاعلية وفي موقع المفعولية وفي غيرها، والمؤشر البنيوي لهذه المواقع والأدوار التي تقوم بها هي العلامة الإعرابية أو الأثر الذي يلحق أواخرها رفعاً ونصباً وجراً، كما يتضح من الجمل الآتية:

(1) أ- ما أحسنَ الرجلُ

ب- ما أحسنَ الرجلَ

ج- ما أحسنَ الرجلِ

فعلامه الرفع (الضمة) الظاهرة في آخر اسم «الرجل» في بنية الجملة (1-أ) تدل على أن وظيفته النحوية هنا هي الفاعلية، ومنه يُستفاد أن المعنى وقصد المتكلم المتوخى من هذه الجملة هو نفيه إحسان «الرجل» بـ«ما» النافية. بينما علامة النصب (الفتحة) الظاهرة على آخره في بنية الجملة (1-ب) تدل على أن وظيفته النحوية هي المفعولية، ومنه يتضح أن المعنى

(1) محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ص41.

وقصد المتكلم هنا هو التعجب من حسن الرجل، أما علامة الجبر (الكسرة) الظاهرة على آخره في بنية الجملة (1-ج) فتدل على أن وظيفته النحوية المقصودة هنا هي الإضافة، ومن ثمة يُستفاد أن مراد المتكلم هو الاستفهام عن أحسن أجزاء الرجل.

وبناء عليه، يتضح أن تغير العلامات الإعرابية في آخر الاسم «الرجل» يظل محكوما بقصد المتكلم واختلاف غاياته التواصلية نفيا وتعجبا واستفهاما، ويظل أيضا تابعا لها؛ بل إن تغير هذه العلامات الإعرابية (الدالة على حالات إعرابية مختلفة) ما هو إلا انعكاس صوري صوتي صرفي تركيبى لمقاصد المتكلم وأغراضه التواصلية، وهذا الترابط بين العلامة الإعرابية باعتبارها محددا من محددات البنية اللغوية للعبارة وقصد المتكلم ومراده، هو ما يعرف حاليا في إطار الدرس اللساني الوظيفي الحديث بالترابط بين البنية اللغوية للعبارة والوظيفة أو الغاية التي جاءت من أجلها، مع فارق هنا يتعلق بالأساس المتحكم في إسناد الحالة الإعرابية والعلامة الدالة عليه.

فإذا كان النحاة يعتبرون مصدر الأثر الإعرابي ومُوجده ومُوجبه هو العامل، سواء كان هذا العامل ظاهرا أو مقدرا، قويا أو ضعيفا... فإن المقاربة الوظيفية تفترض وتدافع على أن مصدر هذا الأثر والمتحكم في إسناده واختلافه هي الوظيفة التداولية (إلى جانب الوظائف الوجهية والدلالية) التي جاء من أجلها، وهي التي تخول إسناد حالة الرفع أو النصب أو الجبر للحد (الاسم) المعني.

بعبارة أخرى، إن حالة الرفع التي أُسندت للحد «الرجل» في بنية الجملة (1-أ)، وعلامة الضمة الدالة عليها بنويا في آخره، جاءت انعكاسا لقصد المتكلم الرامي إلى نفي الاحسان عنه (الرجل) باعتباره الذات محط الحديث بين المتكلم والمخاطب، أو باصطلاح الوظيفيين باعتباره المكون الحامل للوظيفة التداولية «المحور» التي تسند إلى المكون، من مكونات الخطاب، الذي يدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتخاطبين ويكون محط الحديث بينهما، ثم باعتباره الحد الذي يمثل الوجهة الأساس التي قُدمت منها واقعة الإحسان (الفاعل)، وأيضا باعتباره الحد الذي يحمل الوظيفة الدلالية «المنفذ» في واقعة الإحسان الدال عليها الحمل، وكما هو معلوم في نظرية النحو الوظيفي⁽¹⁾، باعتباره الإطار النظري العام لهذا العمل،

(1) النحو الوظيفي نظرية لسانية من أنحاء القدرة، تعود نشأتها إلى جهود مجموعة من اللسانيين بهولاندا، يتصدرهم سيمون ديك Dik, S.C الذي رصد المرتكزات النظرية والإجرائية للاتجاه الوظيفي في مجموعة من أعماله (ديك 1978، وديك 1989، وديك 1997 أ و ب). دخلت الوطن العربي عبر جهود اللساني المغربي د. أحمد المتوكل، الذي هدف ومازال في أبحاثه إلى التأسيس لنحو وظيفي للغة العربية.

ينحصر موضوعها في وصف آليات اشتغال الذهن البشري وتفسيرها في عمليتي إنتاج الخطاب وتأويله، وتروم مرحليا التمثيل للمعرفة اللغوية التي تمثل جوهر التواصل بين المتكلم والمخاطب في سياقاتها=

فالمكون الحامل للوظيفة التداولية «المحور» والوظيفة الوجهية «الفاعل» فضلا عن الوظيفة الدلالية «المنفذ» تسند إليه الحالة الإعرابية الرفع، وتم تحقيقها بنيويا في المثال أعلاه بالعلامة الإعرابية (حركة الضمة).

والأمر ذاته ينطبق على حالة النصب وعلامتها الفتحة في البنية (1-ب)، كما ينطبق على حالة الجر وعلامتها حركة الكسرة في البنية (1-ج)؛ إذ تغير القصد والوظائف التداولية والوجهية والدلالية المسندة للحد هي الضابط الأساس لإسناد الحالة الإعرابية الملائمة لذلك وتحقيقها بالعلامة الإعرابية المناسبة لها⁽¹⁾.

3-الوظيفية وإعراب الفعل المضارع:

عالج نحاة العربية المتقدمين إعراب الفعل المضارع وموجبات بنائه في أبواب مختلفة من النحو (المعرب والمبني من الأفعال، والعطف، والاستئناف...)، واتفق الكوفيون والبصريون على أن الفعل المضارع معرب². واستنادا إلى القاعدة العامة القائلة: «كل شيء جاء على ما هو الأصل فيه فإنه لا يُسأل عن علته، وكل شيء جاء على خلاف ما هو الأصل فيه لزم أن يسأله عن علة خروجه عن الأصل»⁽²⁾، فقد تساءلوا عن علة إعرابه مادام الأصل في الأفعال البناء، حسب البصريين. فاختلّفوا في ذلك.

قال أبو البركات الأنباري في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: الكوفيين والبصريين» في مسألة «القول في علة إعراب الفعل المضارع»: «فذهب الكوفيون إلى أنه إنما أعربت؛ لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه؛

أحدها أن الفعل المضارع يكون شائعا فيخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيخصص، ألا ترى أنك تقول «يذهب» فيصلح للحال والاستقبال، فاختص بعد شياعه، كما أن الاسم

= التواصلية قصد تحقيق الأهداف المرجوة منها، بحيث لا تقتصر في ذلك على القواعد التركيبية والصرفية والصوتية والدلالية، بل يتعداها إلى القواعد التداولية التي تجعلها منطلق عمليات إنتاج الخطاب وأساس التمثيل له. وهذه الرؤية اللسانية الحديثة تتقاطع إلى حد كبير مع الخلفية المعرفية والمنهجية التي حكمت جهود رواد الفكر اللغوي العربي وتحليلاتهم للظواهر اللغوية والقضايا التي واجهتهم.

(1) لمزيد من الاطلاع في هذا الصدد، أحيلكم على كتب أحمد المتوكل (المتوكل 1985، المتوكل 1986، المتوكل 1989...) خاصة ما يتعلق بقواعد الإعراب وقيود إسناده في البنية المكونية، وبالتحديد الإعراب الوظيفي المحكوم بالوظائف لا الإعراب البنيوي.

(2) عبد الحميد محمد محي الدين، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ص36.

يختص بعد شياعه، كما تقول «رجل» فإذا قلت «سوف يذهب» اختص بالاستقبال، فاختص بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه، كما تقول «رجل» فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت «الرجل» اختص بعد شياعه، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه، والوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول: «إن زيدا ليقوم» كما تقول «إن زيدا لقائم» فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دلّ على مشابهة بينهما، ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر! ألا ترى أنك لا تقول: «إن زيدا لقام» ولا «إن زيدا لا ضُربَ عمراً» وما أشبه ذلك؛ لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم.

والوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك «يضرب» على وزن «ضارب» في حركته وسكونه، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معرباً كما أن الاسم معرباً⁽¹⁾.

ومن بين ما بينوا به علة ذلك، أن إعرابه يعود إلى توارده عدة معان ومقاصد عليه لا يمكن التمييز بينها في التركيب إلا بعلامات نحوية مناسبة لذلك، كما يظهر من الأمثلة الآتية المتداولة في كتب نحاة العربية المتقدمين:

(2) أ- لا تَعَنَّ بالجفاء وتمدحُ زيداً

ب- لا تَعَنَّ بالجفاء وتمدحُ زيداً

ج- لا تَعَنَّ بالجفاء وتمدحُ زيداً

من خلال (2 أ-ج) يتضح أن الفعل المضارع «تمدح» تواردت عليه معان ومقاصد تواصلية مختلفة يبرزها اختلاف العلامات الإعرابية في آخره؛ فجزمه بالسكون في البنية (1-أ) يفيد أن قصد المتكلم هو النهي عن الفعلين مستقلين؛ أي النهي عن العناية بالجفاء والنهي أيضاً عن مدح زيد. ورفعته بالضم في البنية (2-ب) يفيد أن قصد المتكلم هو إخراجهم من حكم النهي، وتصيير المراد من النهي محصوراً في العناية بالجفاء ومأذوناً بمدح زيد، فكان الواو الوارد بين الجملتين البسيطتين واو الاستئناف بدليل علامة الضم الظاهرة في آخر الفعل (تمدحُ). أما نصبه بالفتحة في البنية (2-ج) فيفيد أن مراد المتكلم هو النهي عن الجمع بين الفعلين بينما فعل أيهما منفرداً فجائز؛ أي النهي عن الجمع بين العناية بالجفاء ومدح زيد، أما العناية بالجفاء منفرداً أو مدح زيد منفرداً فغير مقصود بالنهي في هذه البنية، لذلك اعتبر النحاة الواو هنا واو المعية والعامل في نصب الفعل المضارع «تمدحُ» أنّ المصدرية المقدرة.

وهذا التحليل لإعراب الفعل المضارع وعلته لدى النحاة ينم عن وعيهم بضرورة استحضار

(1) ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج2، ص146.

العلاقة بين البنية والوظيفة في دراسة الظواهر اللغوية؛ فتعليهم لاختلاف الحالات الاعرابية لل فعل المضارع أعلاه، واختلاف العلامات الإعرابية الدالة عليها، ينبنى على أساس مراد المتكلم وقصده والمعنى الرامي إلى إبلاغه للمخاطب. وباصطلاح الوظيفيين فكل بنية من تلك البنيات (2 أ-ج) وردت في سياق ومقام تواصل خاص بها، وهذا السياق والقصد التواصلية المراد منه (الوظيفة) هو الذي يتحكم في البنية وعناصرها الصوتية والصرفية والتركيبية وكيفية ترتيب موادها بعد اختيار الملائم منها القادر على إيصال القصد والفحوى المراد تبليغهما بشكل كاف.

فعلامات السكون والضمة والفتحة في أواخر الفعل المضارع (المحمول)⁽¹⁾ في الأمثلة أعلاه (2-أ-ج) ما هي إلا خصائص بنيوية (إعرابية) اقتضاها قصد المتكلم ومراده الإبلاغي، واختلاف اسنادها تابع لاختلاف مقاصده وغاياته التواصلية؛ إذ مراد المتكلم في البنية (2-أ) الرامي إلى جعل محموليها الفعلين متشابهين في حكم النهي واستقلال كل محمول منهما به، اقتضى أن تكون خصائصها البنيوية عاكسة لذلك، فجاء المحمول الفعلي الأول «تعى» مجزوما وجاء المحمول الفعلي الثاني «تمدح» بدوره مجزوما في إشارة إلى استقلالية كل واحد منهما عن الآخر لكن في الآن ذاته يتشابهان في القصد التواصلية أو باصطلاح وظيفي يتشابهان في القوة الإنجازية⁽²⁾ (النهي) المواكبة لحمل⁽³⁾ كل منهما، وهذا التشابه من حيث القصد اقتضى واستلزم ترجمته من حيث البنية (علامة الجزم)، لذلك كان تشابههما في حكم الجزم والعلامات الدالة عليه بمثابة انعكاس صوري بنيوي لقصد المتكلم المتمثل في النهي عن المحمولين الفعلين، باعتباره نهيا عن حمليهما، في استقلال أحدهما عن الآخر استقلال تكافؤ؛ أي تشابههما قصدا (القوة الإنجازية) واستقلاليتهما فحوى، ويمكن التمثيل لذلك بالبنية التقريبية الآتي:

(3) [قوة إنجازية (نهي): (فحوى قضوي)] & [قوة إنجازية (نهي): (فحوى قضوي)]

بحيث: نه = النهي & واو العطف

(1) يقصد بالمحمول في النحو الوظيفي ما تُحمل عليه الواقعة المراد التعبير عنها، ويمكن أن يكون فعليا أو وصفيا أو ظرفيا، كما يتضح من الأمثلة الآتية على التوالي:

ج (1) - نشر الباحث مقالا.

ج (2) - زيد شاعر.

ج (3) - زيد في الدار.

(2) لتعميق المعرفة في مفهوم القوة الإنجازية الحرفية والمستلزمة وكيفية إسنادهما وإشكال التمثيل لهما في النحو الوظيفي، أحيلكم على كتابي أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية وآفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. (مبثتان في قائمة المصادر والمراجع).

(3) الحمل عبارة عن محمول وحد أو حدود مشاركة في الواقعة.

والأمر ذاته نجده في البنية (2-ب)، حيث إن مراد المتكلم منها وقصده التواصل، المتمثل في النهي عن الحمل الأول الدال عن واقعة «العناية بالجفاء» فقط دون إشراك الحمل الثاني الدال عن واقعة «مدح زيد» في ذلك، اقتضى أن تكون الخصائص الصوتية والصرفية والتركيبية لهذه البنية عاكسة لهذا القصد عنده، ومادام قصده من حمل المحمول الفعلي الأول يختلف عن قصده من حمل المحمول الفعلي الثاني جاءت الخصائص البنيوية لكلٍّ منهما مختلفة عن خصائص الأخرى؛

فالقوة الإنجازية المواكبة لحمل المحمول الفعلي الأول هي النهي الدالة عليها الوحدة الصرفية «لا»، بينما القوة الإنجازية لحمل المحمول الفعلي الثاني هي الإخبار، مما جعل الخصائص الصرفية والإعرابية لمحمول الحمل الأول تعكس تأثيره بقصد النهي والصرفية المعبرة عنه، فجاء على صورة «تعن» مجزوما بحذف حرف العلة، حسب النحاة القدامى، بينما غيَّاب الصرفات الدالة على مخصص الإخبار في اللغة العربية جعل المحمول الفعلي «تمدح» في الحمل الثاني يأتي على صورته الأصلية في هذه اللغة حاملا علامة الضمة، في إشارة إلى أن هذا المحمول الفعلي والحمل الذي ورد فيه يختلف قصدا وفحوى عن الحمل الأول، أي كل حمل مستقل عن الآخر قصدا وفحوى وصيغ صياغة بنيوية تعكس الوظيفة التواصلية التي بُني من أجلها؛ فإذا كان الأولى يُفِيد قصد النهي فإن الثاني يُفِيد قصد الإخبار.

ومن ثمة، كانت وظيفة الواو هنا بين الحملين البسيطين تفيد الانتقال من غرض إلى غرض آخر، من غرض «النهي» إلى غرض «الإخبار»، أو باصطلاح نحو الخطاب الوظيفي⁽¹⁾، الانتقال من فعل خطابي⁽²⁾ إلى فعل خطابي آخر، لذلك سماه نحاة العربية «واو الاستئناف» على اعتبار أن الاستئناف كما يعرفه ابن هشام: «انتقال من غرض إلى غرض آخر»⁽³⁾، يمكن التمثيل لذلك بالبنية التقريبية الآتية:

(1) نحو الخطاب الوظيفي: من أحدث نماذج نظرية النحو الوظيفي، بشر بملامحه هـنغلد (2000)، وحدد مبادئه وآليات اشتغاله مكنزي وهنغلد سنة (2008)، ويعد من أكثر نماذج النظرية استجابة لشروط التطوير اللساني الوظيفي الحديث من حيث البساطة والوضوح والشمول، ومن أكثرها بلوغا لضوابط الكفاية: النفسية والتداولية والنمطية والإجرائية والحاسوبية. لتعميق المعرفة في الموضوع، أحيلىكم على (هنغلد (2004)، ومكنزي (2009)، والمتوكل (2005 و2009)، والبوشيخي (2009 و2012)، وعقلي (2018) من بين آخرين).

(2) يعد مفهوم «الفعل الخطابي» من المفاهيم المفاتيح في نحو الخطاب الوظيفي، يقصد به الوحدة الدنيا للتواصل اللغوي، وهذه الوحدة يمكن أن تتحقق في كلمة أو مركب أو جملة أو نص أو حوار أو غير ذلك. لمزيد من الاطلاع في الموضوع أحيلىكم على مراجع الإحالة السابقة.

(3) ابن هشام، الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص359.



(4) [قوة إنجازية (نه): (فحوى قضوي)] &- [قوة إنجازية (خب): (فحوى قضوي)]

بحيث: نه = النهي خب = الإخبار &- = واو الاستئناف
ولا تختلف البنية (2-ج) عن سابقتها، فبنيتها تابعة لوظيفتها التي صيغت من أجلها؛
حيث إن قصد المتكلم، كما بينا سابقا، هو النهي عن الجمع بين الحملين في آن واحد، وجواز
فعل أيهما منفردا.

مفاد ذلك، أنهما يشتركان في قوة إنجازية واحدة ترتبط بتحققهما معا في آن واحد، أما
استقلالية كل حمل منهما بهذه القوة الإنجازية بذاته فغير مقصود بهذه البنية، فتحقيق قصد
النهي المراد من العبارة لا يتحقق إلا من خلال الجمع بين فحوى الحملين، والدليل على ذلك
هو ورود واو المعية الذي يكون معه حكم النهي مسلطا على ما قبله وما بعده في زمن
اصطحابهما وتلاقيهما، ولا ينصب على أحدهما دون الآخر، كما يرى النحاة القدامى.

وبعضد ما قلناه وجود العلامة الإعرابية الفتحة في آخر المحمول الفعلي المضارع؛ فهي
دليل على وروده على غير أصله (الضم) وارتباطه بأن المصدرية الناصبة، كما افترض ذلك
النحاة، التي أسندت إليه إعرابا بنيويا لا وظيفيا متمثلا في النصب، ثم جعلته قابلا للتأويل
بمصدر، وهذا التأويل يمكن معه نقل العبارة اللغوية أو الحمل (تمدح زيدا)، حسب الوظيفيين،
من وضع الحمل المكوّن من قوة إنجازية تفيد النهي ومن فحوى قضوي، إلى وضع الحد المركب
المعطوف عطف معية للمحمول «تعنى» الحامل للقوة الإنجازية النهي.
يمكن التمثيل لذلك بالبنية التقريبية الآتية:

(5) [قوة إنجازية (نه): (فحوى قضوي): محم فعلي (الجفاء) & + (مدح زيد)]

بحيث: نه = النهي محم فعلي: محمول فعلي & + = واو المعية

خاتمة:

من خلال قراءتنا المقتضبة هذه لظاهرة إعراب الاسم والفعل المضارع، ووقوفنا عند بعض
علل ذلك، ومحاولة استجلائنا بعض مظاهر التجلي الوظيفي في ذلك، يمكننا تأكيد إمكان مد
الجسور بقوة بين التراث اللغوي العربي القديم، في شقه الوظيفي، والبحث اللساني الوظيفي
الحديث، وإقامة حوار فعال بينهما امدادا واستمدادا دون تعسف أو إسقاط، وتأطير جهود
الباحثين اللغويين في اللسان العربي ذوي الرؤية الوظيفية قديما وحديثا في إطار «ميتا نظرية
وظيفية» يتم الاحتكام إلى مبادئها العامة وكفائاتها المتوخاة وإلى آلياتها وإوالياتها الوصفية
والتفسيرية تنظيرا وأجراً، من أساسياتها الثابتة أدوات اللغة، وربط البنية بالوظيفة، وتبعية
البنية اللغوية للوظيفة التواصلية المروم التعبير عنها.

المصادر والمراجع:

- ابن الأنباري، أبو البركات، «الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين: البصريين والكوفيين»، المجلد 2، تح محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، 2003.
- البوشيخي، عز الدين، «نموذج مستعمل اللغة الطبيعية ونحو الخطاب الوظيفي»، منشورات جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الندوات 20، مكناس، 2009.
- —، «التواصل اللغوي: مقارنة لسانية وظيفية»، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2012.
- عبد الحميد، محمد محي الدين، «عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك»، ط2، دار الفكر، القاهرة، 1974.
- —، «منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل»، ط2، دار الطلائع، القاهرة، 2004.
- العشي، علي، «مفهوم القراءة الجديدة للتراث اللساني العربي»، مجلة الحياة الثقافية، ع44، 1987.
- عقلي، مصطفى، «القدرة المعجمية وآفاقها التعليمية: مقارنة لسانية وظيفية»، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2018.
- ابن هشام، عبد الله الأنصاري، «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، ج2، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط5، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1979.
- المتوكل، أحمد، «قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني»، مجلة كلية الآداب الرباط، ع1، 1977.
- —، «الوظائف التداولية في اللغة العربية»، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1985.
- —، «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي»، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986.
- —، «اللسانيات الوظيفية مدخل نظري»، ط1، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، 1989.
- —، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب، الرباط، (1993ب).
- —، «التركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات»، ط1، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2005.

■ —، «مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي»، ط1، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 2009.

Dik, Simon C.

(1978) Functional grammar. Amsterdam, North- Holland.

(1989) The theory of Functional grammar: part I. the structure of the clause , Dordrecht , Foris.

(1997 a) the theory of Functional grammar. part I : the structure of the Clause-second revised version. Berlin, Mouton de Gruyter.

(1997b) the theory of Functional Grammar. Part II : Complex and Dérived constructions. Berlin,Mouton de Gruyter.

Hengeveld, kees

(2004a) The architecture of Functional Discourse Grammar. in:Mackenzie and Gomez Gonzalez (eds). A new architecture for Functional Grammar, Berlin, Mouton de Gruyter

(2008) Functional Discourse Grammar: A typologically-based theory of language structure. Oxford: Oxford University Press.

Hengeveld, kees. And Mackenzie, John.Lachlan

(2008) Functional Discourse Grammar: A typologically-based theory of language structure. Oxford, Oxford University Press.

Mackenzie, John. lachlan

(2004) Functional Discourse Grammar and language Production. In Mackenzie and Gromez Granzalez (eds) A new architecture for Functional Grammar, Berlin, Mouton de Gruyter

(2009) Revisiter Moutaouakil In: Bouchikhi, Azzedine (ed). Le Fonctionnalisme dans la linguistique Arabe et ses Nouveaux Horizons. Meknès: Université Moulay Ismail. Faculté des lettres et des sciences Humaines. Série de colloques 20.

**PARTICIPANTS
IN THIS ISSUE**

Hammadi Elmouket
Abderrezzak Tourabi
Rafik El Bouhssini
Mostafa Guanbdar
Aziz Elfettak
Hamid Daghouj
Otman Ahmiani
Charaf Ahraiba
Hasbiya Taifi Bernoussi
Aziz Elamari
Abderrahmane Rahmouni
Brahim Habibi
Mohamed Bouzahir
Brahim Lahmami
Mustapha Akli
Youness El Boudami
Abdelkrim Dkhissi
Siham Abdelkabar
Younes Naji
Adil Ghrar
Omar Abouricha
Ammar El Hafyani
Ahmida Elaoui
Jamal Ouzine
Yacoub Althani

**Issues in Renewing
Language and Grammar**

Rules of Publishing

- A detailed CV of the author.

Publication Procedures

All materials should be sent to the magazine email:
info@lingust.ma or
ismaili@linguist.ma

- The journal notifies the authors upon receipt of their works.
- The journal notifies the authors of preliminary acceptance or rejection of their manuscript within one month. Afterwards, the work is subjected to blind peer reviewing for scientific evaluation.
- The researcher is informed of the peer review results (acceptance or rejection) within a period not exceeding three months from the date of his notification that the submitted material meets the formal requirements.
- In case of the manuscript rejection, the journal is not required to justify its decision.
- The author shall be informed of any modifications requested by the reviewers. Accordingly, he is expected to comply with the deadlines for the required changes and corrections.
- The journal requires that the researcher commit to editing and proofreading in accordance with the conditions applicable in the international periodicals,
- The journal reserves the right to republish the manuscript in any format it deems useful.
- No manuscript may be published elsewhere after being peer reviewed and finally accepted for publication by the journal.

Disclaimer

- The journal does not offer any compensation for the published works, nor does it charge any fees for publication.
- All articles represent the authors' opinions and do not reflect the official view of the journal.
- Authors are solely responsible for their manuscripts and data published in the journal.

Contacts

- All articles are sent to the journal's e-mail:
info@lingust.ma or *ismaili@linguist.ma*

For more details, please visit the journal website:

<https://www.linguist.ma>

Rules of Publishing

- The manuscripts length should be no more than 9000 words, including appendices.

Conditions for Book Reviews

- The journal publishes reviews of recent books, whether they are translated into Arabic or not.
- Book reviews must abide by the following conditions:
 - The reviewed book content should be pertinent to the journal areas of interests.
 - The choice of the book should be based on objective reasons: the importance of the book, its scientific value, its enrichment of the field of knowledge, and the usefulness of its review.

Conditions for book Reviews

- The review layout should also take into account the following guidelines:
- Specify the title of the book, the name of the author, the number of chapters and pages, the place and the date of publication.
- Briefly introduce the author or the translator of the book.
- Specify the main thesis of the book, explain its methodology and state its objectives, general ideas, and references.
- Thoroughly present and analyze the contents of the book using critical tools and comparative approaches.
- The review should be no less than 2000 and no more than 3000 words, although reviews of up to 4000 words are also accepted provided that they focus on analysis and comparison.

Formatting and Referencing Styles

Please refer to the journal's website:
[https:// www.linguist.ma/](https://www.linguist.ma/)

Other Requirements for Publication

- Research papers submitted for publication in the Journal should be accompanied by:
- The original source version of the translated text along with its full reference.
- The research abstract in both Arabic and in English, within 300 words,
- An inventory of the research key words,
- A brief biography of the author (within 200 words), both in Arabic and English.

Rules of Publishing

The Linguist is

- A refereed international quarterly journal of linguistics.
- It publishes manuscripts and data written in Arabic, English and French.
- It accepts research articles, and translated or reviewed works that are of significant scientific importance.

The Mission

- The ultimate mission of the journal is to:
- contribute to the dissemination of a universal linguistic culture.
- participate in developing linguistic research in the Arab world.
- keep abreast of the developments of linguistic research and its innovations.
- inform researchers and interested academicians about the most important works written and published in modern linguistics.
- encourage linguistics openness on other fields and enhance interdisciplinary studies.

Specificity and Uniqueness

- The journal publishes rigorous studies in the field of linguistics.
- The journal seeks to keep abreast of the developments of linguistic research through the translation of studies published in outstanding international journals of linguistics.
- The journal promotes discussions on the most important contemporary linguistic issues.

Conditions of Publication

- The journal publishes original manuscripts that have not been published or sent for publication to any other party.
- The manuscripts (articles, book reviews, translated works...) sent for publication must pertain to linguistics.
- Research projects and studies must adhere to academic scientific norms and conventions.
- The articles must be written in accordance with the journal formatting and referencing styles as shown on the journal's website.

Managing Director
Pr. Jamal Eddine El Hani

**Dean on the Faculty of Letters
and Human Sciences Rabat**

*Responsible Director and
Editor-in- Chief:*
Pr. Hafid Ismaili Alaoui

Editorial Board

Pr. Abderrahman Laouina
Pr. Fatima-zahra El Fenne
Pr. Karim Bensoukasse
Pr. Mohammed Derouiche
Pr. Mohammed Taki
Pr. Saadia Seghir
Pr. Said Bennis
Dr. Hakima Khamar
Dr. Hassan Belhiah
Dr. Hicham Ouardi
Dr. Ikbâl Zeddari
Dr. Jamal Ez-zouaine
Dr. Laila Mounir
Dr. Mohammed Merzouk
Dr. Otman Ahmiani
Dr. Souad El youssoufi

ISSN: 2665-7406
E-ISSN: 2737-8586

*The linguist is a refereed international
quarterly journal of linguistics
Published by the faculty of Letters and
Human sciences Mohamed V
University.*

Consulting Board

Pr. Abderrazak Bannour
Pr. Ahmed Alaoui
Pr. Ahmed Moutaouakil
Pr. Ezzeddine Majdoub
Pr. Hamza Al-Mozainy
Pr. Mbarek Hanoun
Pr. Michel Zakaria
Pr. Mohamed Ghalim
Pr. Mohammed El Boukri
Pr. Mohammed Essayedi
Pr. Mostafa Ghelfane
Pr. Mouhamed Chaouch
Pr. Murtadha J. Bakir
Pr. Nihad El-Moussa
Pr. Saad Maslough
Pr. Salah Belaïd



*All materials should be sent to
the magazine email:*

info@lingust.ma or ismaili@linguist.ma

*For more details, please visit the
journal's website:*

<https://www.linguist.ma>

Special Edition - October 2023

Issues in Renewing Language and Grammar

ISSN: 2665-7406

E-ISSN: 2737-8586

E-mail Address:

info@linguist.ma

ismaili@linguist.ma

The Journal Website:

<http://www.linguist.ma>

Issues in Renewing Language and Grammar



www.the-linguist.com



ISSN: 2665-7406
 E-ISSN: 2737-8586